



المحفل العلمي الدولي

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

ARID

International Journal of Social Sciences and Humanities
مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

VOL.3 NO.6 July 2021
ISSN - 2663-774X

ARID
ARAB RESEARCHER ID
ARABIC RESEARCHER ID

مَجَلَّةُ أُرَيْدِ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

المجلد الثالث، العدد السادس، تموز 2021 م

الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا

زينب صبري محمد الخزاعي

كلية القانون – جامعة القادسية – العراق

Zainab.sabri@qu.edu.iq

Arid.my/0004-2781

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2021.3611>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 23/03/2021

Received in revised form 15/04/2021

Accepted 20/06/2021

Available online 15/07/2021

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2021.3611>

ABSTRACT

This study deals with the topic of electronic management in light of the Corona pandemic, the most important obstacles and solutions highlighted by the current crisis, and how countries, including Iraq, deal with these exceptional circumstances by relying on modern technology methods in managing and organizing public facilities in various health, educational and professional sectors As well as issuing administrative decisions that regulate the work of individuals and their relationships and their continued enjoyment of rights and benefits and the transformation of the rules of form and administrative procedures in a way that leads to raising the level of business and continuing the administrative work through publishing or electronic reporting and converting traditional procedures into electronic procedures, highlighting the most important advantages and disadvantages of this system and areas Applying it with highlighting the importance of oversight, whether legislative or judicial, or that which the administration exercises automatically or on the basis of individuals 'grievance, with an emphasis on the need to separate between decisions issued by the administration as a judicial control authority and those issued by the administration in an organizational or individual manner related to the rights and privileges of individuals or that Which organize and deliver public facilities And the provision of services therein, the study also deals with the substantive aspects of the Corona pandemic and its legal adaptation as an exceptional circumstance that requires the legislator to intervene in the issuance of legislation related to proof and research the reasons and suitability of electronic administrative decisions. And its widespread adoption, especially in light of the Corona pandemic, which led to important changes to political objectives and the need to adapt them to economic requirements.

Key words: Corona pandemic, electronic public administration, public facility, administrative decisions, control of electronic management.

المخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا وأهم المعوقات والحلول التي أبرزتها الأزمة الحالية وكيفية تعامل الدول ومنها العراق مع هذه الظروف الاستثنائية من خلال الاعتماد على أساليب التكنولوجيا الحديثة في إدارة المرافق العامة وتنظيمها بشتى القطاعات الصحية والتعليمية والمهنية وكذلك إصدار القرارات الإدارية التي تنظم عمل الأفراد وعلاقاتهم واستمرار تمتعهم بالحقوق والمزايا والتحول بقواعد الشكل والإجراءات الإدارية على نحو يؤدي الى رفع مستوى الأعمال واستمرار عجلة العمل الإداري من خلال النشر أو التبليغ الإلكتروني وتحويل الإجراءات التقليدية إلى إجراءات إلكترونية، وإبراز أهم مزايا ومساوئ هذا النظام ومجالات تطبيقه مع تسليط الضوء على أهمية الرقابة سواء كانت تشريعية أو قضائية أو تلك التي تمارسها الإدارة بصورة تلقائية أو بناء على تظلم الأفراد مع التأكيد على ضرورة الفصل بين القرارات التي تصدرها الإدارة كسلطة ضبط قضائي وتلك التي تصدرها بصورة تنظيمية أو فردية والمتعلقة بحقوق الأفراد وامتيازاتهم أو تلك التي تنظم المرافق العامة وتقديم الخدمات فيها، كما تتناول الدراسة الجوانب الموضوعية لجائحة كورونا والتكيف القانوني لها باعتبارها ظرف استثنائي يتطلب قيام المشرع بالتدخل في إصدار تشريعات تتعلق بالإثبات وبحث أسباب وملائمة القرارات الإدارية الإلكترونية. كما تضمن البحث في خاتمته جملة من الاستنتاجات والمقترحات والتي نأمل بان تساهم في تطوير هذا النظام واعتماده بشكل واسع لاسيما في ظل جائحة كورونا والتي أدت الى تغييرات مهمة للأهداف السياسية وضرورة تأقلمها مع المتطلبات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا، الإدارة العامة الإلكترونية، المرفق العام، القرارات الإدارية، الرقابة على الإدارة الإلكترونية

المقدمة

منذ إعلان منظمة الصحة العالمية في 11/ آذار عام 2020 أن تفشي وباء كورونا أصبح جائحة عالمية لجأت العديد من الدول والحكومات إلى إجراءات سريعة لغرض ضمان استمرار المرافق العامة وتقديم الخدمات للأفراد مع الحرص على سلامة الإجراءات المتخذة من الناحية القانونية والدستورية، فكان لابد من تطوير المفاهيم الإدارية لتتجاوب مع متطلبات هذه الأزمة والبحث عن فرص لتطوير الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الإدارة ومن أهم هذه السبل هي الإدارة الإلكترونية والتي تعتبر من الوسائل الأساسية للتحديث الإداري لغرض زيادة ورفع كفاءة وفعالية العمل الذي تقوم به الإدارة في مختلف الأنشطة التي تمارسها سواء بتقديم الخدمات للأفراد أو إصدار القرارات والأوامر وكذلك في علاقتها مع المواطنين أو الهيئات الخاصة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على أهمية الإدارة الإلكترونية وتطبيقها في ظل انتشار فيروس كوفيد-19 وما لهذه الإجراءات من أثر قانونية موضوعية وإجرائية تتعلق بتنظيم المرافق العامة وسيرها بانتظام واضطراب وكذلك القرارات الإدارية التي تصدرها وبحث ماهيتها وأهم عناصرها والآثار المترتبة على تطبيقها في نطاق تقديم الخدمات والقرار الإداري وكذلك خضوعها للرقابة الإدارية والسياسية والقضائية لضمان مشروعية الأعمال التي تقوم بها وعدم انتقاصها لحقوق وحرية الأفراد.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في بيان مدى فعالية الإدارة الإلكترونية في تحقيق أهدافها في ظل المعوقات والصعوبات التي تواجهها سواء كانت مالية أو تقنية أو تنظيمية وتوعوية نظراً لغياب ثقافة الإدارة الإلكترونية. وفي ظل جائحة كورونا وما تفرضه من ظروف تتطلب الاتجاه إلى سياسات جديدة.

منهجية البحث:

نتبع في هذا البحث المنهج التأصيلي لبيان مفهوم الإدارة الإلكترونية وعناصرها ومعوقات تطبيقها وكذلك المنهج التحليلي بغية التعرض للجوانب الموضوعية للبحث من بيان نطاق تطبيق الإدارة الإلكترونية ودور الرقابة السياسية والإدارية والقضائية في ضمان مشروعيتها وفي ظل الظروف التي تفرضها الجائحة.

هيكلية البحث:

نتناول هذا البحث من خلال ثلاثة مباحث نبحت في الأول مفهوم الإدارة الإلكترونية وعناصرها وفي المبحث الثاني نتكلم عن نطاق تطبيق الإدارة الإلكترونية وأثارها في ظل جائحة كورونا وفي المبحث الثالث الرقابة على الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا ومن ثم نخلص إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات في خاتمة البحث.

المبحث الأول / مفهوم الإدارة الإلكترونية وعناصرها

إن الاتجاه نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الحديثة من أهم السبل لمواكبة التطور والتحديات المتزايدة والتي تدعو الجهات الإدارية إلى العمل من أجل رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية وتحديد القدرات لغرض التفوق في مجال المنافسة وأن تسمح للتكنولوجيا بالدخول إلى مرافقها بعد بيان حجم الفائدة والمميزات التي نجمت عن ذلك، على الرغم من المقومات التي تواجهها والمتطلبات البشرية والتقنية وأن المصطلح الشائع للحكومة الإلكترونية غير دقيق في الدلالة والأصح هو الإدارة الإلكترونية وذلك لأنها أوسع وأعم بالشمول من مصطلح الحكومة الإلكترونية كونها تعني استخدام الجهاز الإداري في الدولة للتقنية الإلكترونية في أدائها ونشاطها وذلك لا يشمل بطبيعة الحال عمل السلطة التشريعية والقضائية، في حين أن مفهوم الإدارة يمتد إلى جميع الأنشطة التي تمارسها الهيئات الإدارية لإشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات للأفراد واستمرارية تقديم المرفق العام لخدماته وضمان سيره بانتظام واضطراد. [1، ص 411]

لجأ الكثير من الباحثين إلى تحديد الإطار المفاهيمي لها وبيان خصائصها وأهم العناصر الممثلة لها لكونها من المفاهيم الحديثة.

وهذا ما سنبحثه بمطلبين؛ نبين في الأول تعريف الإدارة الإلكترونية وبيان عناصرها وفي المطلب الثاني تحديد أهم مزايا ومعوقات الإدارة الإلكترونية وعيوبها في ظل جائحة كورونا.

المطلب الأول / تعريف الإدارة الإلكترونية وعناصرها.

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: منظومة تقنية متكاملة تختلف عما تمارسه الإدارة العادية إذ أنها تمثل تحولا " كبيرا" في الأعمال في مختلف الأنشطة الحياتية في الدول من بشرية واجتماعية واقتصادية للتطوير الداخلي لها وبهدف تقديم خدمات أفضل من تلك التي تؤديها الإدارة التقليدية أصلا" [2، ص 51]. وعرفها البعض بأنها " العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنيت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على المواد والقدرات الجوهرية للشركة والأخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة " [3، ص 160].

كما عرفها آخرون بأنها" استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية ". [1، ص 416]

ومنهم من عرفها " تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية بواسطة استثمارات التطورات العملية المذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات" [4، ص 23] وأهم الانتقادات التي وجهت للتعريفات السابقة أنها قصرت نشوء الإدارة الإلكترونية على شبكة المعلوماتية فقط وأغفلت الدور الرئيسي للوسائل التكنولوجية الأخرى ومن أهمها نظم الإدارة الإلكترونية.

كما ميزت الإدارة الإلكترونية عن الإدارة العادية مما يفهم أن لها نظام مستقل من إدارة بشرية وتقنية تختلف عن الجهة الإدارية التي تمارس العمل. كما أنها جعلت الهدف الأساسي هو التقليل من الجهد والوقت ومحاربة الفساد وتحقيق الشافية والمصادقية في الإدارة الإلكترونية.

وترى الباحثة أنه يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها ممارسة الإدارة لنشاطها المعتاد في اتخاذ القرارات الإدارية وتسيير المرافق العامة بانتظام واضطراد بالاعتماد على نظم معلوماتية قليلة الكلفة وسريعة الإنجاز في الظروف الاعتيادية وفي حالة الطوارئ. فلجأت العديد من الدول ومنها العراق ولضمان تسيير المرافق العامة واتخاذ إجراءات إدارية كفيلة لحماية المواطنين وعدم تأثرهم بهذه الإجراءات؛ لأن غاية السلطة التنفيذية هي تحقيق المصلحة العامة وعدم ضياع الحقوق الخاصة بالأفراد ومن أهمها تجربة التعليم الإلكتروني والتي تبنتها وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية العراقية نظرا " لإغلاق الجامعات والمدارس استنادا" إلى مقررات خلية الأزمة ولجنة الصحة والسلامة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 64 لسنة 2020 و 79 لسنة 2020 والتي تولت وضع السياسات والخطط العامة والإشراف على تنفيذها وأخذ القرارات الرئيسية وتعزيز التكامل بين الجهات التنفيذية كافة بالتنسيق مع السلطات التشريعية والقضائية فأنشأت المنصات التعليمية الإلكترونية والقنوات التربوية الإلكترونية لضمان إكمال الطلبة لمناهجهم الدراسية وتكثفت هذه التجربة بنجاح لا بأس به في ظل هذه الظروف لاسيما أن شبكة الاتصالات لا تغطي جميع مناطق العراق مع ارتفاع كلفتها كما أن هذا المفهوم حديث نوعا" ما ولم يسبق للحكومة العراقية تقديم هذه الخدمات أو التشجيع عليها.

وإضافة إلى قطاع التربية والتعليم مارست السلطات الإدارية مهامها وأنشطتها بالاعتماد على الإدارة الإلكترونية لضمان تقديم الخدمات للأفراد في ظل الجائحة وتسهيل معاملات المواطنين بعد أن فرض حظر التجوال الشامل والجزئي نتيجة تسجيل إصابات عديدة بالفيروس وتحديد دوام الموظفين بواقع 25% من الدوام الكلي، كما أطلق نظام إدارة الوثائق الإلكترونية في التاسع من شهر أيلول عام 2020 والذي يتمثل بتبادل الوثائق بين الوزارات من خلال شبكة حكومية مؤمنة مع الاستفادة من الخبرات الدولية 0 أما عناصر الإدارة

الإلكترونية فتمثل بتوفر الإمكانيات البشرية والتقنية العلمية المتطورة وكذلك الحماية القانونية لهذه الإمكانيات وذلك بهدف إعادة تنظيم الخدمات والإجراءات بأقل وأبسط التكاليف. كما تمتاز الإدارة الإلكترونية بجملة من الخصائص أهمها تحقيق الرقابة الأنية أو الفورية على أعمال الإدارة والوقوف على الأساليب غير المشروعة التي تسلكها الإدارة وانحرافها عن الهدف المنشود. [5، ص 19] وكذلك تمتاز بالشفافية لتحقيق المصلحة العامة وخضوع أعمال الإدارة الى المحاسبة والمراقبة المستمرة مما يساهم في تقليل الصلاحيات الواسعة الممنوحة للأفراد. كما يحقق الإدارة الإلكترونية التواصل المستمر مع المواطنين لتلبية متطلباتهم وإنجاز المعاملات وتلقي الشكاوى ابتعاداً " عن الروتين الطويل المتبع في الإدارة التقليدية.

كما تشكل دعم لتكنولوجيا المعلومات وخلق قاعدة جماهيرية واعية ومتفقه تستخدم التطبيقات الإلكترونية لإنجاز المعاملات في وقت قصير.

المطلب الثاني / مزايا ومعوقات الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا

يتميز تطبيق الإدارة الإلكترونية بجملة من المزايا والفوائد التي يمكن أجمالها بسرعة الإنجاز وقلة التكاليف بالاستغناء عن اللوازم الورقية والكتابية التي تستخدم بشكل دوري في الأعمال الإدارية كما تحقق الإدارة الإلكترونية عنصر الإنفاق وتقديم أفضل الخدمات للأفراد مع تبسيط الإجراءات والقضاء على نظام البيروقراطية المتمثل بهدر الوقت والجهد، كما تساعد على التحول إلى النظام الإدارية اللامركزية وإشراك المواطنين كافة في عملية التحول. [6، ص 70-71]

كما تساهم الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري وتحقيق مبدأ العدالة في تقديم الخدمات بدون التفرقة بين الأفراد على اختلاف مناصبهم ومكانتهم الاجتماعية [7، ص 57]. وقد لمسنا هذه الميزات خلال الجائحة والتي أسهمت بشكل مباشر في استمرار مرافق الدولة العامة في مختلف القطاعات الخدمية والتعليمية وبدأ تعامل الأفراد بشكل جدي مع ذلك لتلافي الآثار السلبية التي سببها حظر التجوال والتباعد الاجتماعي وأثبتت الوسائل البديلة سواء كانت إدارية أو تعليمية نتائجها المهمة في تسيير العملية التربوية ومنع ضياع وهدر الوقت والجهد والموازنة بين استمرارية الحياة في ظل الإجراءات الاحترازية التي اتخذت فزادت المعاملات الإلكترونية كالعقود الإدارية الإلكترونية وتقديم الخدمات الإلكترونية مع ضرورة توافر عناصر الإدارة الإلكترونية من كادر وظيفي وتقنية متطورة وحماية قانونية والتي تجد أساسها القانوني في العراق من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012 والذي يهدف الى توفير الإطار القانوني لاستعمال الوسائل الإلكترونية ومنح الحجية القانونية لذلك، مع تعزيز الثقة في صحة المعاملات وسلامتها والتي ينفذها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والأوراق المالية والتجارية إضافة إلى معاملات الأحوال الشخصية والمعاملات

المتعلقة بالتصرف بالأموال غير المنقولة بما في ذلك الوكالات وسندات الملكية والحقوق العينية وإجراءات المحاكم والإعلانات القضائية وأوامر القبض والتفتيش والأحكام القضائية. [8 ، المادة ثلثاً / أولاً وثانياً]

وندعو بدورنا المشرع العراقي إلى توفير الحماية القانونية وبشكل واضح لهذا التحول الرقمي في ظل الجائحة.

وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أن هذا النظام يمكن أن يواجه جملة من المعوقات والتي تتمثل بتعقيد الإجراءات الإدارية وانعدام المرونة وانعدام التخطيط لبرامج الحكومة الإلكترونية مع وجود مخاوف من تنفيذ هذه المشاريع مع غياب التنسيق بين الإدارات الحكومية المختلفة إضافة إلى انخفاض الخبرات التكنولوجية لاسيما أن العراق من البلدان التي تبنت هذه الخطوات حديثاً بسبب الظروف الطارئة التي أبرزتها الجائحة مع عدم كفاية التدريبات اللازمة للعاملين على الأجهزة الإلكترونية وانعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتبني مواقف سلبية منها. [9، ص 187]

إضافة إلى قلة الموارد المالية اللازمة وعدم وجود تخصيصات مالية كافية لتدريب العاملين (0) كما تواجه النظام معوقات فنية وقانونية وسياسية بحاجة إلى نظام قانوني متكامل يكفل حماية الأفراد وزيادة ثقتهم بالإدارة الإلكترونية كما يتطلب وجود إدارة سياسية راجبة وجادة في تنفيذه وليست أداة لتطبيق سياسة النظم الحاكمة وهذه المعوقات بشكل عام نواجهها أيضاً في تطبيق الإدارة الإلكترونية في العراق بسبب تدني قدرات مستخدمي شبكة الأنترنت ومهاراتهم مع محدودية البنية التحتية وحادثة مفهوم الإدارة الإلكترونية مع عدم وجود تشريع حكومي متكامل أما بالنسبة للمؤسسات التعليمية في العراق فتفتقر أيضاً إلى التكنولوجيا المتقدمة وعدم وجود مختبرات كافية ولتقنيين يساعدون في إعداد النظام التعليمي وأغلب الكوادر التدريسية من الفئات التي نشأت وتعلمت منذ سنوات طويلة بدون وجود التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إضافة إلى المناهج التقليدية التي لا تتناسب مع الإدارة الإلكترونية.

وإضافة إلى المزايا التي تم ذكرها للإدارة الإلكترونية هناك مجموعة من العيوب أهمها [10، ص 71] إن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات وإدارة المرفق العام ممكن أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة إضافة إلى انتهاك الخصوصية والتجسس الإلكتروني [11، ص 277]، وما يؤديه التطبيق غير الصحيح لإصابة الإدارة بشلل في الهيكل التنظيمي للوحدات الإدارية.

إضافة إلى الآثار الاقتصادية والمالية نظراً لمتطلبات استيراد التكنولوجيا وبناء البنية التحتية اللازمة لتشغيل العمال وتدريبهم مع توفير نظم الحماية من الاختراق مع مواكبة التطور الحديث للتكنولوجيا وتحديث شبكات الأنترنت ومن خلال ما تقدم نجد أنه بالرغم من هذه المعوقات والسلبيات تمكنت الإدارة الإلكترونية والتي تبنتها الحكومة العراقية في ظل الأزمة الراهنة من تحقيق أهدافها في تنظيم المرافق العامة وضمان استمرارها بانتظام واضطراد مع نجاح تجربة التعليم الإلكتروني واستمرار العمل بها لخطة التعليم للعام الدراسي الجديد 2020-2021 إذ ثمنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) على استراتيجيات التعليم المدمج في ظل استمرار جائحة

فايروس (COVID-19) بهدف تنفيذ متطلبات التقويم الجامعي للعام الدراسي المذكور للدراسات الجامعية الأولية والعليا وبالاعتماد على الأساليب العلمية من توفير منصات متعددة للتعليم الإلكتروني E-learning platform screen.

المبحث الثاني

نطاق تطبيق الإدارة الإلكترونية وأثارها في ظل جائحة كورونا

تقوم الإدارة باعتبارها الجهاز التنفيذي في الدولة بإشباع الحاجات العامة لتحقيق المصلحة العامة وتنظيم المجتمع وتطويره فلا يتوقف تدخل الإدارة في نشاط الأفراد عند حد تنظيمه وإنما أيضا "مراقبته وأحيانا" تقوم بممارسة هذا النشاط بنفسها فنكون أمام صورة المرفق العام، فيكون النشاط الإداري أما قرارات إدارية أو مرفق عام.

وتلعب الإدارة الإلكترونية دورا "هاما" في دعم هذا النشاط بمختلف أنواعه ومجالاته. [12، ص 63]

وعليه سوف نبحت ذلك في مطلبين نخصص الأول لتطبيق الإدارة الإلكترونية على القرار الإداري وأثارها والثاني لتطبيق الإدارة الإلكترونية على المرفق العام وأثارها.

المطلب الأول / لتطبيق الإدارة الإلكترونية على القرار الإداري وأثارها

لم تتطرق معظم التشريعات الإدارية لتعريف القرار الإداري نظرا "لحدثة القانون الإداري فتولى الفقه والقضاء مهمة تعريف القرار الإداري فعرفه العميد هوري " إعلان للإرادة يصدر عن سلطة إدارية في صورة تنفيذية بقصد أحداث إثر قانوني إزاء الأفراد " [13،

ص 221] 0 كما عرفه الفقيه بنوار على أنه " كل عمل إداري يحدث تغييرا" في الأوضاع القانونية القائمة". [14، ص 948]

كما عرفه الفقهاء العرب على أنه " إفصاح عن إرادة منفردة يصدر من سلطة إدارية ويرتب أثرا" قانونية". [15، ص 498]

كما عرفه الأستاذ محمد رفعت عبد الوهاب " عمل قانوني يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة ". [16، ص 217]

كما كان للفقه العراقي أيضا " دورا" في تعريف القرار الإداري على أنه " عمل قانوني يصدر عن السلطة الإدارية من جانب واحد ويحدث أثرا" قانونيا" " [17، ص 96]. كما عرفه آخرون بأنه " عمل قانوني تصدره جهة إدارية بإرادتها المنفردة بغية أحداث تغيير في

الوضع القانوني بإنشاء مركز قانوني جديد أو تعديل أو البغاء مركز قانوني قائم " [18، ص 297]، أما القضاء الفرنسي فقد تبنى المعيار

الموضوعي في تعريف القرار الإداري فهو إجراء صادر عن السلطة الإدارية ويتضمن استعمالا" لأساليب السلطة العامة أي سلطة

التقرير.

كما عرفته المحكمة الإدارية العليا في مصر على أنه "إفصاح الإدارة المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً" قانوناً" ابتغاء المصلحة العامة". [19]، ص 187]

ومن خلال ما تقدم يتبين أن للقرار الإداري خمسة أركان لا بد من توافرها عند إصداره وهي الاختصاص والشكل والمحل والغاية والسبب.

وأن التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية يقتضي مراجعة المفاهيم التقليدية للقرار الإداري وأركانه وشروطه وخاصة ركني الاختصاص والشكل.

والتحول بقواعد الشكل والإجراءات الإدارية على نحو يؤدي إلى الارتقاء بأعمال الموظفين. [20، ص 255] ومن أهمها حلول التوقيع الإلكتروني محل التوقيع الكتابي والاعتماد على الحاسب الألي كشريك للموظف في إصدار القرار ولا يدخل القرار حيز التنفيذ إلا بعد صدوره مستوفياً لشروطه ومنتجاً لأثاره القانونية ووصوله إلى علم الأفراد ويتم ذلك من خلال النشر الإلكتروني سواء للقرارات الفردية أو التنظيمية فاعتمدت الكثير من الإدارات على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل أعلام الأفراد والعاملين بالقرارات والأوامر التي تصدر منها في ظل جائحة كورونا واستمرار عجلة العمل الإداري وعدم ضياع حقوق الأفراد كالقرارات الخاصة بالترقية والترافع والتعيين ومنح الشهادات في الدورات والورش التدريبية وأوامر النقل والتنسيب ومنح الإجازات وغيرها من القرارات الإدارية المتعلقة بالأفراد كما أصدرت السلطة التنفيذية في العراق ممثلة بمجلس الوزراء سلسلة من القرارات التنظيمية في ظل الأزمة الحالية وأهمها قرارات الضبط الإداري استناداً إلى قانون الصحة العامة رقم 89 لسنة 1981 والذي حث على اتخاذ عدة إجراءات إدارية لمواجهة الجائحة كتقييد حركة التنقل بين المناطق الموبوءة وحظر التجوال ومنع السفر وغلق المنافذ الحدودية وضمان توافر شروط السلامة الصحية في المحلات والمرافق العامة وغلق دور السينما والمقاهي والملاهي والمطاعم مع فرض العقوبات والغرامات المالية على المخالفين والذي نجد أساسها القانوني في أمر الدفاع عن السلامة الوطنية رقم (1) لسنة 2004 والتي نأمل من المشرع العراقي تشريع قانون خاص بإجراءات السلطة الإدارية في الظروف الاستثنائية وبيان دواعي إعلان حالة الطوارئ والصلاحيات الاستثنائية الممنوحة لعدم انسجام أمر الدفاع مع أحكام دستور جمهورية العراق لسنة 2005 وأن تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري.

وقد تم نشر هذه القرارات بشكل إلكتروني في كافة الوسائل الإلكترونية الرسمية لضمان علم الأفراد بها والالتزام بالتعليمات الواردة فيها.

وبذلك يمكن إثبات القرار الإداري الإلكتروني وفق قانون المعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012 والتي نأمل من المشرع توضيحها بشكل ادج في القانون أعلاه بفصل مستقل كالتوقيع الإلكتروني والعقود الإلكترونية.

وأن يتم تعديل قانون الأثبات وفقاً لذلك بأن يتم إثبات وجود القرار الإداري بالوسائل الإلكترونية واعتبارها وسيلة للعلم بالقرار الإداري أيضاً". من جانب آخر يعتبر العلم بالقرار الإداري الإلكتروني علماً "يقينياً" وهو واقعة مادية يمكن إثباتها بكافة طرق الأثبات المنصوص عليها قانوناً".

ومن التطبيقات العملية التي توضح القرارات الإدارية الإلكترونية والتي طبقت في فترة الجائحة هي الاختبارات الإلكترونية والتي تم تنفيذها في الجامعات العراقية من خلال المنصات التعليمية إذ ترسل روابط الامتحان للطلبة ويتم الإجابة على الأسئلة الواردة فيها ومن ثم إرسالها خلال الوقت المحدد لذلك إذ لا يتمكن الطالب من الدخول إلى الاختبار أو إرسال الإجابة بعد انتهاء الوقت الرسمي للاختبار ومن ثم ترسل النتيجة مباشرة باجتياز الامتحان أو استقبال الردود ومن ثم الاعتماد عليها بشكل كلي في تحديد درجات الطلبة وتخرجهم أو انتقالهم إلى المراحل الدراسية اللاحقة وكما أسلفنا كانت تجربة ناجحة تماماً ولا يمكن للطلبة الطعن بصحة هذه القرارات الإدارية الصادرة بالنجاح أو الرسوب ولكن فقط الاعتراض كما في الامتحانات التقليدية وغالباً ما تكون هناك أخطاء في الجمع والمراجعة بينما في النظام الإلكتروني لاجال للخطأ إطلاقاً كونه يعتمد على النظام المبرمج في الحاسب الآلي.

وأخيراً يمكن تعريف القرار الإداري الإلكتروني بأنه عمل قانوني صادر بالإرادة المنفردة للإدارة باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وبالشكل الذي نص عليه القانون من خلال النشر أو التبليغ الإلكتروني وتحويل الإجراءات الإدارية التقليدية إلى إجراءات إلكترونية.

المطلب الثاني / تطبيق الإدارة الإلكترونية على المرفق العام وأثارها

يتمثل دور المرافق العامة في إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام وكما قال الفقيه الفرنسي هوريو إن المرافق العامة هي "خدمة الجمهور Lesrvice public du public" [21، ص 181] ويؤدي المرفق العام دوراً "كبيراً" داخل المجتمع مهما كان موضوع النشاط الذي تقدمه وشكل الخدمات التي تؤديها وذلك تحقيقاً للنفع العام بصورة مستمرة وبدون انقطاع وفي الواقع هي ليست قاعدة منصوص عليها شكلاً في القانون العام [22، ص 484].

وفي حين لا يؤدي توقفها إلى حدوث خلل في نظام حياة الأفراد [15، ص 412] ويطبق هذا المبدأ على جميع المرافق الإدارية والاقتصادية والمهنية ومهمة السلطة الإدارية تتمثل في مراقبة وتوجيه سير هذه المرافق العامة لغرض تقديم الخدمات بالشكل الأمثل للمواطنين وبخلافه تثار مسؤولية الإدارة عن ذلك.

أما بالنسبة للإدارة الإلكترونية فسوف تساعد على تأكيد مبدأ الانتظام والاستمرارية للمرفق العام بصورة أكبر من الإدارة التقليدية. [12، ص 91] فيتمكن الأفراد من الحصول على الخدمات المرفقية في أي وقت بمجرد الدخول إلى الشبكة المعلوماتية.

كما يساهم أسلوب الإدارة الإلكترونية في تعزيز الضمانات القانونية التي وضعها المشرع لتحقيق استمرار المرافق العامة فتقدم الخدمات بدون تدخل الموظفين مما قلص بشكل كبير من حالات الإضراب والاستقالة إضافة إلى التقليل من تأثير حالات الظروف الطارئة على المعاملات K حيث تمكن الأفراد من الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة في أي وقت. [23، ص 96] وهذا ما شهدناه خلال فترة انتشار فيروس كورونا حيث اعتمدت الإدارات على شبكات الأنترنت لغرض تيسير المرافق العامة بانتظام واضطراد وضمان استمراريتها وتقديم الخدمات للأفراد في مختلف القطاعات الوظيفية والخدمية كالتربية والتعليم والصحة والإعلام. كما يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية بتحقيق المساواة في الانتفاع بالخدمات من قبل الأفراد كافة ويحقق مبدأ مهم من مبادئ المرفق العام والذي وجد أصله القانوني في إعلان حقوق الإنسان لسنة 1789 فلا وجود للتمييز بين الأفراد المنتفعين [24، ص 300] على أن يمتاز هذا النظام بالسهولة والتنظيم بسبب تفاوت الأفراد في المعرفة الإلكترونية، كما يساهم بالإدارة بطريقة موضوعية دون تفرقة بين الأفراد لأي سبب كان. وتعد الإدارة الإلكترونية التطبيق العملي الصحيح لمبدأ مواكبة المرافق العامة للمستجدات والتغيرات بصرف النظر عن الطريقة المتبعة ودون أن يمتلك الأفراد حق رفض هذا النظام أو قبوله لاستقرار مراكزهم القانونية. [12، ص 97]

وفي سبيل إنجاح هذا النظام لابد من تطبيقه بصورة تدريجية وتدريب الموظفين والملاكات كافة على سبل الإدارة الإلكترونية وهذا ما لمسناه من خلال قيام وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية بتهيئة ملاكاتها التدريسية والوظيفية في سبيل استخدام الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا من خلال دورات وندوات وورش تدريبية تركز على نشر الثقافة الإلكترونية ومفاهيم استخدام المنصات التعليمية والوسائل التعليمية الإلكترونية المتاحة، وكذلك وسائل إدارة المرفق العام لضمان استمراريته والحيلولة دون توقفه في ظل الظروف الاستثنائية التي شهدها العراق أسوة ببلدان العالم الأخرى في سبيل أن تكون الجهات الإدارية قادرة على تقديم خدماتها على درجة من اليقين بتقبل الأفراد لذلك والتعامل مع النظام الجديد. ومن المبادئ المهمة أيضا " للمرفق العام هو التشغيل الصحيح له استنادا" إلى القواعد القانونية ومواكبا" لروح العصر في تحقيق الصالح العام وذلك لتحقيق المصلحة العامة للأفراد بطريقة أيسر وأدق ويحسن من كفاءة الإدارة في الإنجاز والتقليل في النفقات.

ومن خلال ما تقدم تبين لنا أن نطاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في نشاط الإدارة والمتمثل بالقرارات الإدارية والمرفق العام أسهم بشكل كبير في تسهيل عملية الاتصال بين الإدارات المختلفة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في ظل جائحة كورونا وما خلفته من تداعيات اقتصادية واجتماعية دفعت بالعراق كغيره من دول العالم إلى إعادة النظر في أساليب التدخل في قطاعات الصحة العامة والتعليم والخدمات الاجتماعية واعتماد أسلوب الإدارة عن بعد في المنظومة التعليمية.

المبحث الثالث

الرقابة على الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا

إن قيام الإدارة في أداء وظيفتها ممكن أن يؤدي إلى الانتقاص من بعض الحقوق والخدمات سواء كانت هذه الإدارة تقليدية أو الكترونية فلا يمكن تركها دون رقابة من قبل وسائل وأجهزة سياسية وقضائية والتي سوف نبينها في المطلبين التاليين فنتكلم في الأول عن الرقابة السياسية والإدارية على الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا والثاني للرقابة القضائية على الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول الرقابة السياسية والإدارية على الإدارة الإلكترونية

تهدف الرقابة السياسية إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية والتي وافقت عليها الحكومة واعتمد عليها في الكشف عن أي أخطاء أو انحرافات أو مخالفات تحدث من الأجهزة الحكومية وتحليلها ودراسة أسبابها فيتمثل الهدف السياسي للرقابة بمراعاة التحقق من صحة تطبيق قانون الموازنة السنوي الذي وافقت عليه السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان. [25، ص 30] أما أهداف الرقابة الإدارية فهي توجيه وتنظيم الجهود لإنجاز الأغراض والأهداف المحددة بفاعلية وكفاءة وتصحيح الانحرافات البسيطة ومنع تفاقمها كما تعمل على زيادة فعالية الأجهزة الحكومية وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع العاملين. وتمثل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام الأجهزة الرقابية عن طريق الرأي العام، أما الرقابة عن طريق البرلمان فيتحدد شكلها وفق ما مرسوم لها في الدستور وقد كفل الدستور العراقي رقابة البرلمان على أعمال الحكومة احتراماً لمبدأ المشروعية، إلا أن عدم نضج الوعي السياسي لدى أعضاء البرلمان وافتقارهم إلى الخبرة وضعف المعارضة قد يؤدي إلى ضعف هذه الضمانة ويختفي دورها الحقيقي في حماية حقوق الأفراد وحياتهم. [26، ص 63]

أما الرقابة الإدارية فهي الرقابة الذاتية التي تقوم بها الإدارة من تلقاء نفسها على القرارات الصادرة منها للبحث عن مشروعيتها وذلك لإمكانية الرجوع عن الأخطاء الصادرة منها وتصحيحه بالإلغاء أو التعديل أو التبديل [27، ص 77] وتعرف الرقابة الإدارية بأنها " الأنشطة التي تؤدي إلى النتائج المستهدفة " [28، ص 8]

وعرفها آخرون بأنها " إيجاد الارتباط بين الأعمال وتنسيقها على حسب الخطط الموضوعة لإنجاز أهداف محددة وتترتب على ذلك ضرورة أن تؤدي الرقابة بأسلوب يسمح بإنجاز ملائم للأهداف ". [29، ص 252]

وهذه الرقابة تكون إما تلقائية أو بناء على تظلم صادر من الأفراد أو بناء على تقارير لجنة أو هيئة إدارية عليا [26، ص 64] وأيا كانت الرقابة الإدارية فهي ليست كافية لضمان مشروعية تصرفات الإدارة في مواجهة الأفراد لافتقارهم إلى الاستقلال والحياد كونها تجمع صفتي الحكم والخصم.

ولتختلف الرقابة السياسية والإدارية على الإدارة الإلكترونية عن الرقابة على الإدارة التقليدية كون الإدارة تمارس نفس النشاط سواء في إدارة المرافق العامة أو في إصدار القرارات الإدارية.

ولكن أسهمت جائحة كورونا بتغيير أو أضعاف الدور الرقابي الذي تمارسه السلطات التشريعية والإدارية بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه مؤسسات المجتمع المدني خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الصارمة ومدى حماية حقوق المواطنين الصحية والتعليمية.

ويمكن تلافي ذلك بالنص في التشريعات والقرارات الإدارية عن الهيئات المسؤولة عن الرقابة لضمان قدر من المساءلة اللاحقة بتفعيل إجراءات وبروتوكولات واضحة من أجل توثيق بنود الاتفاق في حالات الطوارئ ويشمل ذلك السلطات المركزية واللامركزية أما بالنسبة لقرارات الضبط الإداري عن طريق استخدام الإدارة الإلكترونية سواء كانت تنظيمية أو فردية مع استخدام القوة القسرية إذا تطلب الأمر ذلك تحقيقاً للصالح العام فتمنح الإدارة سلطة التحلل من المشروعية والتوسع في السلطات واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة وأن تقررها النصوص القانونية أو المبادئ القانونية .

المطلب الثاني / الرقابة القضائية على الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا

استناداً إلى الفريضة القانونية العامة بأن كل قرار إداري يعد مشروعاً وصادراً تطبيقاً لما تقضي به قواعد القانون ولمن يريد الطعن بهذه القرارات أن يقوم بإثبات إدعائه بعدم مشروعيتها ومخالفتها لقواعد القانون والمشروعية. [30، ص 129]

وتعد رقابة القضاء على أعمال الإدارة أهم وإحدى صور الرقابة وأكثرها ضماناً لحقوق الأفراد وحياتهم لما يتميز به من استقلال وحياد وما يتمتع به من أحكام القضاء من قوة وحجية يلتزم الجميع بتنفيذها واحترامها بما في ذلك الإدارة وإلا تعرض المخالف للمسائلة. وشهد العراق تطورات كبيرة في مجال الرقابة القضائية على أعمال الإدارة والمتمثلة بمحكمة القضاء الإداري ومحكمة قضاء الموظفين والتي تدخل ضمن تشكيلات مجلس الدولة العراقي وفق التسمية الحديثة بموجب القانون رقم 71 لسنة 2017. وتختص محاكم قضاء الموظفين بالنظر في الدعاوى التي يقيمها الموظف على دوائر الدولة والقطاع العام في الحقوق الناشئة عن قانون الخدمة المدنية أو القوانين أو الأنظمة التي تحكم العلاقة بين الموظف وبين الجهة التي يعمل فيها وكذلك النظر في الدعاوى التي يقيمها الموظف على دوائر الدولة والقطاع العام للطعن في العقوبات الانضباطية المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لسنة

.1991

وولاية المحاكم بالنسبة لهذه المنازعات هي ولاية قضاء كامل لا تقف عند مجرد البغاء القرار فلها أن تحكم بتعديل القرار المطعون فيه ويكون قرارها باتاً وملزماً.

أما الهيئة القضائية الأخرى فهي محاكم القضاء الإداري والتي تم تعديلها بموجب قانون التعديل الثاني لقانون مجلس الدولة رقم 106 لسنة 1989 ثم التعديل الخامس بالقانون رقم 17 لسنة 2013.

وتختص بالفعل في صحة القرارات والأوامر الإدارية والفردية والتنظيمية التي تصدر عن الموظفين والهيئات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والقطاع العام التي لم يعين مرجع للطعن فيها بناء على طلب من ذي مصلحة معلومة وحالة وممكنة ومع ذلك فالمصلحة المحتملة تكفي إن كان هناك ما يدعو إلى التخوف من إلحاق الضرر بنوي الشأن ومن الأسباب الأساسية للطعن أن يتضمن الأمر أو القرار خرقاً أو مخالفة للقانون أو الأنظمة أو التعليمات أو أن يكون في شكله أو في الإجراءات أو في محله أو سببه أو أن يتضمن خطأ في تطبيق القوانين أو الأنظمة أو التعليمات أو في تفسيرها أو إساءة استعمال السلطة.

أما بالنسبة لرقابة القضاء الإداري في الظروف الاستثنائية والمتمثلة بجائحة كورونا فيتجه القضاء إلى الأخذ بمبدأ التناسب مع الظروف التي أدت لإصدار القرار الإداري والأسباب التي أدت إلى إصداره والتي غالباً ما تصدر بناء على نص في القانون وتقف المحكمة على جدية هذه الأسباب وأهميتها على نحو يسوغ تدخل سلطة الضبط الإداري لتقييد الحريات العامة أو إصدار قرارات في ظل جائحة كورونا بالاعتماد على الإدارة الإلكترونية.

وإن الظروف الاستثنائية لا تلغي مبدأ المشروعية ولكنها توسع من نطاقه وتسمح للإدارة باستخدام وسائل وأساليب جديدة لمواجهة هذه الظروف وعلى القضاء تمكين الإدارة من مواجهة والتصدي للخطر لحقوق الأفراد وحرياتهم. [31، ص 144]

على أن تقدر الضرورة بقدرها فلا يجوز التوسع في أعمالها وأن تخضع لرقابة القضاء، وقد جمع المشرع العراقي بموجب نص المادة 61/تاسعاً من الدستور الحالي أسلوب الوسائل التي تستخدمها الإدارة في سلطاتها الضبطية كالقرارات التنظيمية والتنفيذ المباشر وذلك لتلافي جعل الإدارة سلطة تحكمية لأبسط الأسباب. وكذلك بالنسبة للقرارات الأخرى الخاصة بتنظيم حقوق الأفراد وتيسير خدمات المرافق العامة في الظروف الاستثنائية.

ويتبين لنا من خلال ذلك أن دور القاضي الإداري في فحص أسباب وملامة القرارات الإدارية الإلكترونية المتعلقة بالضبط الإداري ومدى تناسبها مع الحق أو المصلحة الخاصة أو الفردية التي تم المساس بها وكذلك تقييده بالمقتضيات القانونية والتنظيمية لتحقيق الغاية من القرار لحفظ النظام العام أو الصحة العامة.

أما القرارات الأخرى والتي تخرج عن سلطات الضبط الإداري فيمارس القاضي الإداري فيها سلطات واسعة يبحث أسباب الطعن وكما بينا سابقاً".

والقاعدة العامة تقضي بعدم رجعية القرارات الإدارية فلا تسري إلا من تاريخ التبليغ بها أو العلم بها يقيناً" وبطبيعة الحال يجب أن يراعي القضاء الإداري أن ظروف من يتخذ القرار الإداري تختلف عن يراقب شرعيته في ظل القانون.

الخاتمة

وفي خاتمة بحثنا هذا توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وكالاتي: -

الاستنتاجات/

- 1 - إن أزمة كورونا وما خلفته من تداعيات اقتصادية واجتماعية دفعت بالدول ومنها العراق إلى إعادة النظر في أساليب الإدارة في المجالات كافة لضمان استمرار تقديم خدماتها بانتظام واضطراد والحفاظ على حقوق الأفراد وحياتهم.
- 2 - إن الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن محتوى معلوماتي تكنولوجي يقدم خدماته للأفراد بالتفاعل والترابط بينهم والجهات الحكومية والإدارية والهيئات غير الحكومية بغية تسهيل وتسريع الحصول على الخدمات المختلفة وتيسير المرافق العامة بانتظام واضطراد.
- 3 - تمتاز الإدارة الإلكترونية بجملة من المزايا والسلبيات والتي أوردناها في متن بحثنا هذا، ومن أهمها توفير الوقت والأموال والقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري وإمكانية تطبيقها في ظل جائحة كورونا لضمان تقديم الخدمات واستمرارية سير المرافق العامة بانتظام واضطراد وفي مختلف القطاعات الصحية والتربوية والتعليمية والخدمية.
- 4 - تواجه الإدارة الإلكترونية جملة من الصعوبات والتحديات لذا يجب أن يكون التحول بصورة جزئية وبمراحل متدرجة لتجنب الشلل في وظائف الإدارة الحديثة.
- 5 - تحقيق الإدارة الإلكترونية مبادئ العدالة والمساواة أمام الأفراد كافة بالحصول على الخدمات دون التقييد بالحدود الزمانية والمكانية.
- 6 - يتحدد نطاق تطبيق الإدارة الإلكترونية بنشاط الإدارة التقليدي والمتمثل بإصدار الأنظمة والقرارات الفردية والتنظيمية وكذلك تقديم الخدمات من خلال المرافق العامة مما أسهم في تسهيل عملية الاتصال وتحسين مستوى الخدمات.
- 7 - يمكن إثبات وجود القرار الإداري الإلكتروني وفقاً لقانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012 مع تطبيق نظرية العلم اليقيني كونها واقعة مادية يمكن إثباتها بكافة طرق الإثبات.

8 - تخضع الإدارة الإلكترونية إلى الرقابة السياسية والإدارية والقضائية فيمكن الطعن بالقرارات الإدارية أمام محكمة القضاء الإداري ومحكمة قضاء الموظفين وهما من هيئات مجلس الدولة في العراق لبحث مدى شرعية القرارات الإدارية الصادرة من الإدارة الإلكترونية في الظروف العادية وفي الظروف الاستثنائية والمتمثلة بجائحة كورونا.

المقترحات /

وقد توصلت الباحثة إلى جملة من المقترحات نبيها كما يأتي: -

- 1 - نقترح على المشرع العراقي ضرورة دعم الإدارة الإلكترونية من خلال تشريع قوانين وتعليمات لضمان اكتمال العمل الإداري من خلال الإثبات والحماية القانونية.
- 2 - تفعيل دور الإعلام بوضع برامج توعوية وتثقيفية للأفراد والعاملين في مؤسسات الدولة مع التعريف بالإدارة الإلكترونية ومزاياها.
- 3 - تهيئة الكوادر الإدارية والفنية في دوائر الدولة والوزارات للتعامل مع الإدارة الإلكترونية وإقامة الورش والدورات التدريبية وكذلك لأساتذة الجامعات والملاكات التربوية للإسهام في شكل فاعل في تحقيق التعليم الإلكتروني وإدارة العملية التربوية عن بعد.
- 4 - ضرورة النص على فقرات خاصة ضمن قانون الموازنة العامة العراقي للإدارة الإلكترونية لتوفير الإمكانيات المادية وتأهيل الكوادر البشرية.
- 5 - قيام المشرع العراقي بإصدار تشريعات خاصة تتضمن ضوابط قانونية في عمل القاضي الإداري أثناء مراقبته لمبدأ التناسب في حالة الظروف الاستثنائية وبيان التكييف القانوني لجائحة كورونا، فيما إذا كانت قوة قاهرة أم ظرف استثنائي لتمكين الرقابة القضائية في أداء عملها وتقدير القاضي الإداري لأسباب وموائمة القرارات الإدارية الإلكترونية، والفصل بين قرارات الضبط الإداري والقرارات الإدارية الأخرى المتعلقة بحقوق الأفراد وحررياتهم وسبل تقديم المرافق العامة لخدماتها بمختلف القطاعات.
- 6 - على المشرع العراقي تفعيل دور الرقابة الإدارية في كافة مجالات الدولة في ظل الإدارة الإلكترونية لما يعانيه المجتمع العراقي من فساد متزايد على كافة مرافق الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

- [1] د. الحلو، ماجد راغب، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2005.
- [2] د. السويغان، عبد السلام هابش، إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية، دراسة تطبيقية على الإدارة العامة للمرور بدولة الكويت، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011.
- [3] د. نجم، نجم عبود، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، الأردن: دار البازي العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
- [4] د. عكاشة، هشام عبد المنعم، الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، دار النهضة العربية، 2004.
- [5] د. عبد الناصر، موسى ود. قريشي، محمد، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.
- [6] د. إبراهيم، خالد ممدوح، امن الحكومة الإلكترونية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.
- [7] د. رضوان، رأفت، الحكومة الإلكترونية، التحديات والأفاق، قضايا معاصرة في الإدارة العامة، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، 2001.
- [8] د. علاوي، ماهر صالح، الوسيط في القانون الإداري، منشورات جامعة تكريت، 2009.
- [9] قانون المعاملات الإلكترونية العراقي رقم 87 لسنة 2012.
- [10] د. الغوطين، إبراهيم عبد اللطيف، متطلبات نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال بغزة، فلسطين، 2008.
- [11] د. حجازي، عبد الفتاح بيومي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، 2003.
- د. كبلاني، عبد الفتاح محمود، المسؤولية المدنية الناشئة عن المعاملات الإلكترونية عبر الأنترنت، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011.
- [12] د. مطر، عصام عبد الفتاح، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013.
- [13] د. بطيخ، رمضان محمد، القانون الإداري، القاهرة: دار النهضة العربية، 1997.
- [14] د. ليلة: محمد كامل، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، بيروت، دار النهضة العربية، 1970.
- [15] د. الحلو، ماجد راغب، القانون الإداري، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1987.
- [16] د. عبد الوهاب، محمد رفعت ود0 عثمان، حسين محمد، مبادئ القانون الإداري، دار النهضة العربية، 2001.
- [17] د. منصور، شاب توما، القانون الإداري، الكتاب الثاني، بغداد: مطبعة دار العراق للطباعة والنشر، 1980.
- [18] د. السلمي، علي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر، 2001.
- [19] د. عبد الباسط، محمد فواد، القرار الإداري، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008.
- [20] د. الباز، داود عبد الرزاق، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر، 2007.
- [21] د. سفر، سامر حميد، القانون الإداري، دراسة تحليلية في تنظيم الإدارة العامة ونشاطها، منشورات زين الحقوقية، ط1، 2020.
- [22] د. محيو، احمد، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- [23] الطائي، دعاء أنور، التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الإلكترونية وأثرها على المرافق العامة، رسالة ماجستير، العراق: جامعة النهرين، 2013.
- [24] د. جنيح، محمد رضا، القانون الإداري، ط2، تونس: مركز النشر الجامعي، 2008.

- [25] الحسين، سلمان إبراهيم، الرقابة على الأنفاق العام، دراسة مقارنة، ط1، بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2019.
- [26] د. الحلو، ماجد راغب، القضاء الإداري، ط1، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2004.
- [27] د. خماس، فاروق احمد، الرقابة على أعمال الإدارة، ط 1، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع / 1988.
- [28] د. عفيفي، مصطفى محمود، الرقابة على أعمال الإدارة والمنازعات الإدارية، ج1، كلية شرطة دبي، مكتبة الإسكندرية، 1990.
- والكبيسي، كلثم محمد متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية بقطر، 2008.
- [29] د. يونس عبد الغفور، دراسات في الإدارة العامة، القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971.
- [30] د. عبد الوهاب، محمد رفعت، أصول القضاء الإداري، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2014.
- [31] د. البدوي، إسماعيل، القضاء الإداري، ج1، ط2، مصر: مطبعة الجيلاوي، 1997.